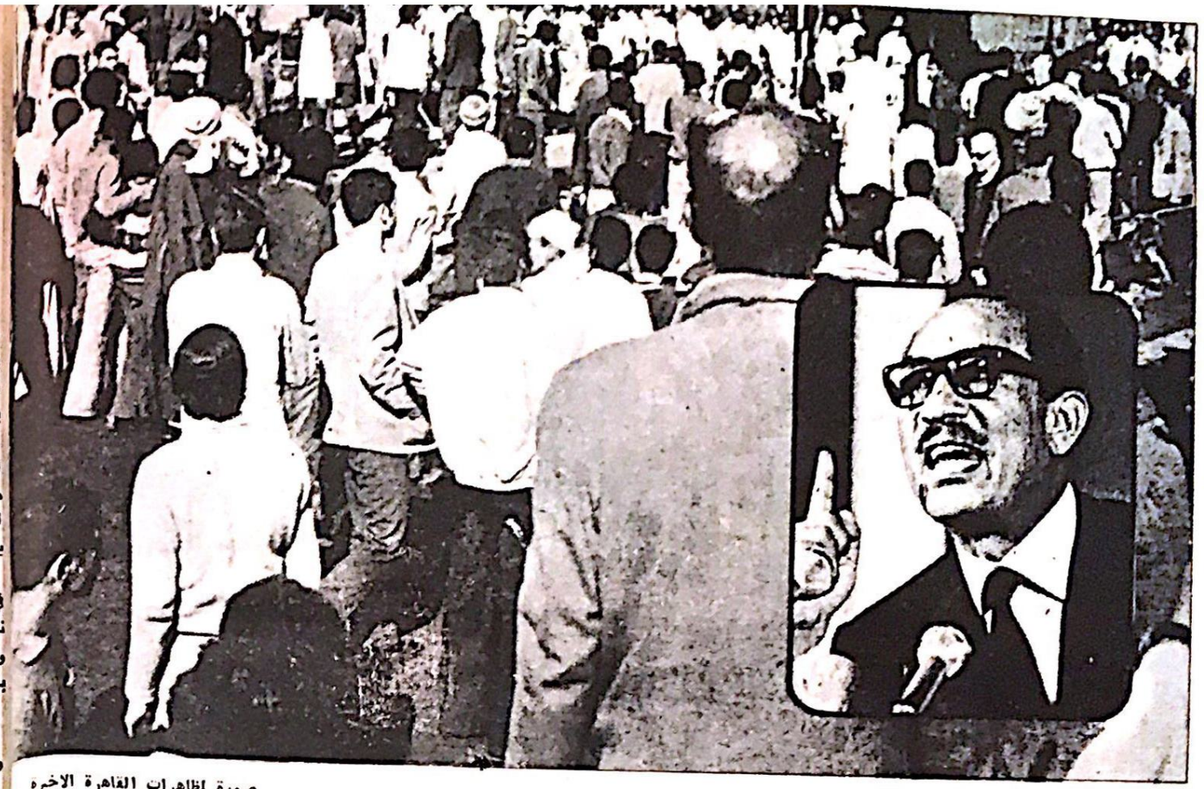

صورة لمظاهرات القاهرة الاخيره .

النيابة العامة تتواطأ مع جهازي المخابرالمباحث !

ان منطق المساومات والتنازلات الذي تتبناه البرجوازيه المصرية في حل المساله الوطنيه يتناقض جذريا مع مصالح الجماهير الشعبية التي طرحت فصائلها الواعيه المتقدمه الحرب الشعبية طويلة الامد باعتبارها الاسلوب الثوري الوحيد للنضال ضد الامبريالية الامريكيه وطليعتها الصداميه في العالم العربي اسرائيل .

وقد ارتبطت القضية الوطنية لدى جماهير شعبنا بقضية الحريات الديمقراطية وعلى راسها حق التنظيم الحزبي وفي مقدمته تكوين الحزب الشيوعي ، وحق التعبير عن الراي والاجتماع والتظاهر وحرية الصحافة على اساس ان الحريات الديمقراطية هي الادوات والاسلحة النضالية التي تمكنها من تعبئة طاقاتها السياسية والدعائية والعسكرية حتى تخوض نضالا فعليا ضد الامبريالية واسرائيل باكفا الاشكال التي يتيحها تفجير طاقاتها الخلاقة لذلك فان السلطة البرجوازية تدرك خطر هذه الحريات عليها لانها ستعوقها عن مواصلة السير في طريق التسويه الاستسلامية وستعوق عمليات الاستغلال الطبقي وهي تحاول باصرار ان تحتفظ بقبضتها السياسية المسيطرة معتمدة بصفة خاصة على اجهزتها البوليسية من اجل ان تمنع الجماهير من حيازة اسلحتها النضالية وحتى اللحظة الراهنة ورغم الشقشقة الواسعة النطاق عن الحريات الديمقراطية فما زالت السلطة الطبقية تعتمد الر السياسي الواحد وتعتبر تكوين اضراب للطبقات الشعبية والوطنية تفتيتا للو الوطنية وتصادر حرية الراي والفكر وتحتكر حق النشر وتسيطر على الصحا سيطرة شاملة بعد ان اجرت تغييرا مظهريا عن ناحية الرقابة . وقد استهد السلطة البرجوازية التشريعات تلو التشريعات لتكرس المنطق السابق منطق الر السياسي الواحد والرأي السياسي الواحد تحت شعارات مضللة حول الوح الوطنية وسيادة القانون ولم يكن ابرز تشريعاتها وهو قانون « حماية الوح الوطنية » يستهدف بالطبع حماية الوحدة الوطنية ولا ينتمي الى جوهر م القانون ، ان الوحدة الوطنية في هذا القانون هي الوحدة القائمة على اس نظام الدولة والمقومات الاساسية للمجتمع كما حددها الدستور هي تقوم ع اساس اعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال التحرري الوطني وعلى اضعا المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة او طائفة او فئة اجت واعلن هذا القانون الاتحاد الاشتراكي التنظيم السياسي الوحيد وحرم ا تنظيمات سياسية خارجة او منظمات جماهيرية في غير اطاره الوحيد .

ويتبين طابع هذه الوحدة الوطنية من زاوية انها تستهدف رص الجب وصفها خلف سياسة البرجوازية ومنهجها الاستسلامي في حل المساله الوط واعتبار اهداف البرجوازية هي اهداف النضال الوطني التحرري ومصالحها ا

الطبقة هي « المصالح القومية الشاملة التي يجب ان تكون لها الاولوية والافضلية وقد صدر هذا القانون لإعقاب الحركه الطلابية ١٩٧٢ والتي فجرت شرارة الحركه الوطنية الديمقراطية بقطاعاتها المختلفة حيث طرحت شعاراتها ومبادئها التي تربط بحزم ووعي سياسي عميق ما بين بعض خط البرجوازية البيروقراطية الاستسلامي ومساله النضال ضد العدو الامبريالي وبين مطالب الحريات الديمقراطية للطبقات الشعبية والوطنية في مصر .

ان هذا التشريع الاخير الذي صدر مستهدفا من الناحية الظاهرية الوحدة الوطنية قد وجه ضربة قاصمة للقوى الوطنية الديمقراطية والشيوعية وهو لاتختلف عن تلك القوانين النازية القديمة التي كانت سن خصيصا لمواجهة الاشتراكية . « مثل القانون الاستثنائي ضد الاشتراكية في المانيا »

يحاول بعض الكتاب والصحفيين امثال « الاخوة امين » ومن لف لفهم ان يصوروا الاجراءات الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية ، مثل محكمة الدعوى ، باعتبارها مظاهر تذكارية ماخوذة عن الماضي الذي ولى واثر تلك الاجراءات قد شملت عملاء المخابرات المركزية من امثالهم فحسب او بعض عناصر تنمي الى بعض الطبقات التي ضربت في مدى العشرين عاما الاخيرة .

ونود هنا ان نقدم مثالا عينيا لاحدى القضايا الموضوعة امام محكمة امن الدولة لنبين حقا منطق الاجراءات والاساليب الاستثنائية ضد المعارضة الحقيقية من قبل الوطنيين الديمقراطيين والنقابيين الشرفاء والشيوعية وسط سحب الاتربة التي يعرفونها من قبور الماضي ووسط الدخان والابخرة السحرية الديمقراطية التي يطلقها الدجالون امثال الاخوة امين ..؟!

لقد قبض على المناضلين الوطنيين الديمقراطيين والشيوعيين في هذه القضية في فجر ١١ يونيه ١٩٧٣ وهم اساسا من العناصر العمالية والنقابية البارزة في نقابة عمال الغزل والنسيج وبعض الكتاب والمفكرين والمثقفين من مدينتي القاهرة والاسكندرية وهي القضية المعروفة بالجناية رقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ امن الدولة رمل بالاسكندرية المقيدة برقم سنة ١٩٧٤ امن دولة عليا .

لقد نشا في مدينة الاسكندرية وبناء على مبادرة من اوعى العناصر النقابية والعمالية في مصنع الغزل والنسيج تيار قوي بدا بالظهور من منتصف عام ١٩٧١ يستهدف التعبير عن المصالح الاساسية للطبقة العاملة وقد طرح هذا التيار نقدا ثوريا للاشتراكية الرسمية المزعومة وناضل بثبات ضدكل مظهر الاستغلال الراسمالي والتميز الطبقي وكشف جوهر القطاع العام باعتباره ممثلا لراسمالية الدولة وفضح طبيعة التحالف الذيلي الذي تفرضه السلطة على الطبقة العاملة والتمثيل الشكلي للعمال والفلاحين في المؤسسات السياسية ومجالس ادارات الشركات والمصانع وانتقد السيطرة المفروضة من قبل عناصر الارستقراطية العمالية والاتحاد الاشتراكي على المنظمات النقابية والمتمثل بصفة خاصة في فرض العضوية الاجبارية للاتحاد الاشتراكي على عضو اللجنة النقابية وحق وزير العمل في حل النقابات اداريا الذي يمكن من حل اي نقابة لا تسير في ذيل السلطة واتجاهاتها وطالب بحق العمال في الاضراب والتوقف عن العمل كسلاح ضروري من اسلحة الكفاح النقابي لتحسين شروط العمل في ظل الاستغلال الراسمالي من قبل «قطاع الدولة» و «القطاع الافراد».

واخير طرح هذا التيار مطلب الانضمام الى الاتحاد العالمي للنقابات ايمانا منه بالمصالح العميقة المشتركة في التحرر الطبقي والقومي للطبقة العاملة على النطاق العالمي وقد تضافرت هذه المطالب مع المطالب الاساسية للحركة الوطنية الديمقراطية باعتبار ان الحركة العمالية ومطالبها وبالذات ما يتعلق منها بالحريات النقابية بصفة خاصة تعد جزء وثيق الارتباط بمطالب الحريات الديمقراطية على مستوى المجتمع باكمله ، لقد تولد لدى ابرز قادة هذا التيار الوعي الطبقي بضرورة رفض منهج السلطة الاستسلامي في حل المساله الوطنية وحق كل الطبقات الوطنية والشعبية في تكوين احزابها وفي مقدمتها الحزب الشيوعي كجزء جوهري من بقية مطالب الحريات الديمقراطيه التي تمثل في حق التعبير عن الراي حرية الفكر والاجتماع والتظاهر والاضراب والنشر والصحافة ، ولم تكن الظروف مواتية لطرح هذه الاتجاهات الاخيره في اوضح اشكالها نظرا للشبكة المحكمة من العناصر البوليسية التي كانت تحرك على الدوام خلف قاده هذا التيار العمالي البارز الذي ترك بصماته واضحه في بعض تجمعات الطبقه العاملة .

لقد رفضت الجماهير العماليه بقياده العناصر الواعيه تدخل الاجهزة البوليسية في حياة البلاد السياسية وبالذات التدخلات التي تتم في المجال العمالي « حلوان — شبرا الخيمة » حيث تحق لاجهزة القمع بالاضافة الى تدخلها العنيف المباشر لمقاومة اضرابات واعتصامات العمال ان تعرض عملاءها على الحركة النقابية والعمالية وان تقيم شبكات واسعة للتجسس من عملائها ومصادرها داخل المصانع والشركات التي تتجمع فيها الطبقه العاملة وقد تم كشف وفضح طبيعة الدور التي تقوم به المخابرات — في اثناء اخر اجتماع جماهيري عمالي واسع ، قبل القبض على القادة بنقابة عمال الغزل والنسيج الذي عقد في ٤ مايو ١٩٧٣ حيث وقف احد العمال « محمود الجوبي » من شركة الكتان بالاسكندرية ، وفضح محاولات المخابرات لتجنده بهدف التجسس على واحد من ابرز قادة هذا التيار وهو «فتح الله محروس» عضو اللجنة النقابية بشركة «سباهي» بالاسكندرية والشيوعي المعروف والذي كان قد حوكم في عام ١٩٥٤ بتهمة الانتماء الى تنظيم شيوعي وقد كانت نتيجة موقف العامل الذي قام بدور فضح جهاز المخابرات ان فصل من شركته ثم فصل مرة اخرى بعد ان التحق بعمل اخر وفقا لسياسة الاجهزة في ملاحقة اي عناصر شريفة وارهابها بالفصل والتشريد والاعتقال .

لقد كانت الانتخابات النقابية على الابواب بعد اقل من شهرين من تاريخ هذا الاجتماع وسيادة هذا التيار العمالي الواعي ، الذي تبنت بعض القواعد والقادة النقابيين مطالبه في اثناء انعقاد الجمعية العمومية لعمال الغزل والنسيج، كانت تعني مواقع هامة يحرزها في الانتخابات باتجاهاته الواعية طبقيا والمناقضة للسلطة البرجوازية وستبعد العناصر الارستقراطية الانتهازية التي تربعت على قمة الحركة النقابية مستندة على قرارات السلطة السياسية في دعمها وعلى اجهزة القمع البوليسية — وكان على اجهزة المخابرات والمباحث ان تسارع للعمل وان تصفي ابرز قادة هذا التيار العمالي « فتح الله محروس — سعيد ناطورة — عطية سالم » وغالبية العناصر النشيطة التي ناضلت من اجل المطالب العمالية وخاصة ان الاجهزة لا تنسى التاريخ القريب لعمال الغزل والنسيج بالاسكندرية حيث اسقطوا واحدا من ابرز عملاء البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة على مستوى القواعد العمالية اثناء انتخابات سابقة وهو « صلاح غريب » وزير العمل الحالي والذي اضطرت السلطة لفرضه في المستويات الاعلى بتدخل مفضوح بعيدا عن القواعد التي لفظته .

وفي فجر يونيه اعتقل ستة عشر شخصا من بينهم تسعة عمال نقابيين واثنين من النقاد الادبيين الماركسيين احدهما هو « ابراهيم فتحي » والاخر « خليل كلفت » عضو مجلس ادارة نفس الجمعية « جمعية كتاب الغد » وطالبين احدهما « جمال عبد الفتاح » بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية وهو ماركسي بارز واحد قادة الحركة الطلابية بجامعة الاسكندرية والاخر هو « علي كلفت » طالب بكلية الاداب جامعة القاهرة وهو اديب وعضو جمعية كتاب الغد ، ومحامي شيوعي سبق اعتقاله في الفترة من ١٩٦٨ في اعقاب حركة فبراير الطلابية الشهيرة حتى عام ١٩٧٠ وهو « سعيد العليمي » وايضا مدير مكتب عمل بكوم امبو بصعيد مصر . ومهندس بشركة النحاس بالاسكندرية ، ويبدو من قرار الاتهام ان ثلاثة من الذين كان مطلوبا القبض عليهم قد افلتو من القبض البوليسي حيث يكون المجموع الكلي ١٩ مناضلا شيوعيا ووطنيا ديمقراطيا .

ودار التحقيق منذ فجر يونيه حتى ظهر ٢٤ يونيه في مبنى المباحث العامة بالاسكندرية وفي حضور رجال المخابرات ولم يدر التحقيق في دار النيابة بالاسكندرية الامر الذي يجعل التحقيق الذي أجري محاطا بالشبهات وبعيدا عن الثقة لانه لم يجر في جو قانوني بعيد عن تاثير رجال المخابرات والمباحث وبالفعل مورست اثناء